تجربة الأمانة العامة للأوقاف
في دولة الكويت
في علاج مشكلة الفقر

المستشار/ نوري داود الدواد
الكويت

المقدمة

يعد نظام الوقف في الإسلام عبادة مالية تطوعية يقوم بها الفرد مرضاة لله تحقق له غايتان الأجر من الله وسد حاجة مجتمعه الذي يعيش فيه، وهو صيغة شرعية ذات أثر تنموي ملموس.

وتتحدد الغاية الرئيسية من الوقف في " إيجاد موارد مالية ثابتة ودائمة " لتلبية حاجات المجتمع الدينية والتربوية والغذائية والاقتصادية والصحية والأمنية والعلمية، وغيرها من الحاجات التي تفرضها التجمعات البشرية، ولتقوية شبكة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وترسيخ قيم التضامن والتكافل بينهم.

واتساقاً مع هذا المفهوم يصبح للوقف هدفان أساسيان أولهما أن للوقف وظيفة اجتماعية قد تبدو ضرورية في بعض المجتمعات وفي بعض الأحوال والظروف التي تمر بها الأمم. فيكون للوقف الدور الكبير في تنمية المجتمع بشتى أفرعه فهو يغطي احتياجات الفئات الفقيرة ودور العبادة ، ويتعدى ذلك إلى أهداف اجتماعية واسعة وأغراض خيرية شاملة مثل دور العلم والمصحات الطبية وأصحاب الحاجات الخاصة .

وثانيهما ما يتعلق بالجوانب الخاصة بالطبيعة البشرية، فالإنسان يدفعه إلى فعل الخير دوافع عديدة لا تنفك في مجملها عن مقاصد الشريعة الإسلامية وغاياتها، منها دوافع دينية واجتماعية وعائلية وواقعية وأخرى غريزية.

ووفق هذا المفهوم يصبح الوقف الخيري خاصة من أهم الوسائل الفاعلة في علاج الفقر وقهره وهو صيغة طوعية شرعها الإسلام لسد حاجات المجتمع ذاتياً وتنميته عن طريق جهوده الطوعية .

وفي هذه الدراسة سنتناول تجربة الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت في علاج مشكلة الفقر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : قراءة في مفهوم الفقر.

المبحث الثاني : مراجعة تاريخية لدور الوقف في علاج مشكلة الفقر.

المبحث الثالث : تجربة الأمانة العامة للأوقاف في علاج مشكلة الفقر.

المبحث الرابع : التوصيات.

المبحث الأول : قراءة في مفهوم الفقر:

خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي حظي مفهوم الفقر باجتهادات واسعة ومساعي كثيرة لمحاولة تعريفه، تناولت هذه الاجتهادات مفهوم الفقر من أوجه مختلفة ومتعددة، حتى بات هذا المفهوم من أكثر المفاهيم التي طرحت لها تعريفات.

فيعرف الفقر بأنه " الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يُعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة."

يعرف أيضاً بأنه " عدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة، أو بغياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية"، ويعرف الفقر أيضاً بأنه " مستوى غير مقبول من الأوضاع المعيشية تتسم بالحرمان من موارد أو قدرات تعتبر ضرورية لحياة بشرية كريمة." ووفق هذا المفهوم يصبح الفقراء هم الأشخاص غير القادرين على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة.

ويتصف الفقر بمجموعة من السمات والخصائص التي تميز الفقراء عن غيرهم، فالجهل وسوء التغذية بين الأطفال، والوفاة المبكرة، وضعف الرعاية الصحية، وعدم حصول الفرد على المياه الصالحة تشكل مجموعة السمات الأساسية لتعريف الفقر.

وينشأ الفقر في المجتمعات نتيجة لضعف وتراجع مسيرة التنمية فتتفشى البطالة وتتردى الأوضاع الإسكانية وترتفع نسب سوء التغذية بين الناس وبخاصة الفئات التي ليس لديها دخل يساهم في تلبية احتياجاتها الأساسية.

وتناولت العديد من الأدبيات مفهوم يرتبط بالفقر يسمى "خط الفقر" أو "حد الفقر" وهو الحد الأدنى من الاستهلاك والدخل يقاس عليه مستوى معيشة الفرد، وهو يختلف من مجتمع لآخر، كما يختلف من فئة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد.

ويعرف حد الفقر بأنه الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للغذاء والبنود غير الغذائية لأفراد الأسرة، بحيث يعتبر هذا المستوى من الدخل أو الإنفاق هو الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء.

ويعتبر كلاً من دخل الأسرة ومتوسط نفقات الفرد مقياسين كافيين لمستوى المعيشة، وهنا يكمن الفرق بين الفقر وعدم المساواة، فكما ذكر البنك الدولي في تقرير التنمية في العالم (١٩٩٠) أن الفقر يعبر عن المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء، بينما يعبر عدم المساواة عن المستوى النسبي للمعيشة في المجتمع ككل .

والملاحظ في أغلب الأدبيات التي تناولت تعريف حد الفقر أنه مفهوم نسبي يرتبط بمعدل توزيع الدخل بين السكان، بحيث يصبح مجتمع الفقراء في بلد ما هم الأفراد الذين لا يلبي مستوى الدخل لديهم كافة احتياجاتهم الأساسية ، ويعتبر الفقير وفق هذا هو الذي يهبط دخله أو مستوى إنفاقه عن الحد الأدنى اللازم لتلبية حاجاته .

المبحث الثاني : الدور التاريخي للوقف في رعاية الفقراء :

شهدت الأوقاف عبر مختلف العصور الإسلامية، نموّاً وتنوّعاً ملحوظاً، وشاركت بنصيب وافر في بناء نهضة الأمة الإسلامية في مختلف المجالات، ولم تقتصر رعاية الوقف على الأغراض التقليدية كرعاية دور العبادة من مساجد وزوايا وتسبيل المياه، بل شملت الأوقاف أيضاً أغراضاً تنموية مستحدثة اقتضتها ضرورات الاهتمام بأحوال الأفراد وتلبية احتياجاتهم .

ففي مجال التعليم، أنشأت الأوقاف المدارس وأقامت جامعات معروفة عريقة منها جامعة القرويين في فاس وجامعة الأزهر في القاهرة . فضلاً عن العديد من المكتبات العلمية العامة التي كان يحوي البعض منها مئات الآلاف من المجلدات العلمية [١].

وفي مجال الرعاية الصحية: قدمت الأوقاف مباني المستشفيات وتجهيزاتها،ومختبرات العقاقير، وتكفلت بدفع رواتب الأطباء، وأنشأت كليات الطب ورعت دراسات الصيدلة والكيمياء .

١. دور الوقف في حماية المجتمع ورعاية الفقراء:

في مختلف عصور الدولة الإسلامية تم إنشاء الكثير من الأوقاف التي تخصصت في مجال حماية الأفراد والمجتمعات، ورعاية الفئات الضعيفة في المجتمع، حتى أن رعاية الفقراء تكاد تكون القاسم المشترك في أغلب حجج الأوقاف، وتنوعت المساعدات ما بين مساعدات نقدية وعينية .

ومن وجوه البر التي اهتم الواقفون بالصرف عليها من ريع أوقافهم كسوة العرايا والمقلين وستر عورات الضعفاء، والعاجزين وإرضاع الأطفال عند فقد أمهاتهم ووفاء دين المدينين، وفكاك المسجونين المعسرين وفك أسرى المسلمين العاجزين وتجهيز من لم يؤد الحج من الفقراء لقضاء فرضه، ومداواة المرضى غير المقتدرين [٢]. وخصصت أوقاف أخرى لتزويج الفتيات الفقيرات، اللواتي لا قدرة لأهليهن على تجهيزهن . كما شملت الأوقاف أيضاً رعاية

---

١ منذر قحف ،الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر، دراسة منشورة على شبكة الإنترنت، ٢٠٠١م .

٢ منذر قحف، مصدر سابق .

النساء اللاتي طلقن أو هجرهن أزواجهن حتى يتزوجن أو يرجعن إلى أزواجهن، صيانة لهن وللمجتمع، وأوقفاً أخرى لرعاية الغرباء وأبناء السبيل.

٢. دور الوقف في رعاية الأيتام :

كثرت في التاريخ الإسلامي الأوقاف المخصصة لرعاية الأيتام . منها مكتب السبيل الذي أنشأه السلطان الظاهر بيبرس بجوار مدرسته وقرر لمن فيه من أيتام المسلمين الخبز في كل يوم، بالإضافة إلى الكسوة في الشتاء والصيف .

كذلك أنشأ السلطان قلاوون مكتباً لتعليم الأيتام ورتب لكل طفل كسوة، ولعل ما تحسن الإشارة إليه أن دار الأيتام القائمة حاليا في المدينة المنورة تعد من الأوقاف التي أنشأها حجاج القارة الهندية قبل قرابة سبعين عاما لأيتام المدينة المنورة .٣.

ومن أشهر الأوقاف لرعاية الأيتام ما نقل في مآثر صلاح الدين الأيوبي أنه أمر بعمارة مكاتب ألزمها معلمين لكتاب الله عز وجل يعلمون أبناء الفقراء والأيتام خاصة ويجري عليهم الجراية الكافية لهم، ويقصد بالجراية الكاملة مأكلهم وكسوتهم وأدوات دراستهم . وكانت هناك أوقاف أخرى خصصت لختان الأطفال اليتامى.

٣. دور الوقف في الرعاية الصحية :

وأنشأت كذلك العديد من الأوقاف بغرض تقديم الرعاية الصحية للأفراد، وتسابق الميسورين من المسلمين بإنشاء المستشفيات التي كانت تسمى بالبيمارستانات، كما أوقفوا الوقوف الواسعة على تطوير المهن الطبية والتمريض والصيدلة والعلوم وصناعات الدواء .

والوثيقة التاريخية التي ترجع إلى عهد المماليك بمصر تبين بجلاء تلك النماذج المشرفة لأوقاف المسلمين فتقول هذه الوثيقة وهي بحجة مستشفى قلاوون: أنشئ هذا البيمارستان

---

٣ عبد الله بن ناصر السدحان، أثر الوقف في التنمية، المملكة العربية السعودية.

لمداواة مرضى المسلمين الرجال والنساء من الأغنياء والفقراء المحتاجين بدمشق وبغداد والقاهرة وقرطبة على اختلاف أجناسهم وتباين أمراضهم.

وشملت الأوقاف كذلك أغراضاً خاصة بتمويل أبحاث إدخال السكر في الدواء، فقد مولت الأوقاف الإسلامية أبحاث كل من ابن رافد وابن السرافية الخاصة بإدخال السكر في الأدوية حتى يستسيغها المرضى [٤]. والجدير بالذكر أن الأوقاف مولت أيضاً العديد من المؤلفات الطبية ككتاب الكليات في الطب لابن رشد والذي ترجم وأصبح فيما بعد الكتاب الأساسي لتدريس الطب في أوروبا وكذلك كتاب الحاوي في الطب للرازي، وكتاب القانون لابن سينا، وكتاب تذكرة الكماليين لعلي بن عيسى طبيب العيون الذي وصف فيه ١٣٠ مرضاً من أمراض العيون .

ومن روائع الأوقاف في مجال الرعاية الصحية ذلك الوقف الذي خصص لدفع أجور لمن يهمسون في آذان المرضى بقرب الشفاء بكلمات توحي إليهم ببساطة المرض وسهولة علاجه. حيث يتم توظيف شخصين يمران كل يوم على المرضى في المستشفيات ويعمدان إلى الحديث بصوت خافت فيما بينهما عن تحسن صحة المريض لمساعدته على الشفاء إن كان مثل هذا الحديث مفيداً لحالته [٥].

٤. دور الوقف في الرعاية التعليمية :

مارست الأوقاف دوراً كبيراً في النهوض بالتعليم، وإنشاء وتطوير مرافقه، ورعاية طلبته وتوفير كافة المقومات التي تكفل لهم الحياة الكريمة طوال فترات تلقيهم العلوم، وتذخر كتب التاريخ بالكثير من الشواهد التي تكشف عن الدور الكبير الذي مارسته مؤسسات الوقف في هذا المجال. ولم تقتصر رعاية الوقف على تعليم الناس العلوم الدينية ، بل امتدت لتشمل

---

[٤] دور الوقف في النمو الاقتصادي ، الشيخ صالح كامل ، ندوة نحو دور تنموي للوقف ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، دولة الكويت ، ١٩٩٣م

[٥] محمد سراج : أحكام الوقف في الفقه والقانون ، نقلاً عن كتاب من روائع حضارتنا لمصطفى السباعي .

تعليم الطب والصيدلة والإدارة وتخريج المؤهلين للعمل بدواوين الحكم، ولم تقتصر على طبقة معينة بل شملت الرعاية التعليمية كافة فئات المجتمع وشرائحه حتى العبيد والجواري .

وكان مما يذكر في مجال رعاية الوقف للعلم الكثير من الأوقاف التي كانت مخصصة لشراء ألواح للطلبة، وتجهيزهم بالأقلام والمداد وما شابه من ورق ومحابر. **ويمكن إيجاز بعض مظاهر علاج نظام الوقف لمشكلة الفقر في النقاط التالية:**

المظهر الأول: توفير الرعاية الاجتماعية للفقراء والمساكين وذلك بتوفير الحاجات الأساسية من مطعم وملبس ومسكن:

- وقف إقامة الأفران ليخبز فيها الفقراء .
- إقامة الأسبلة التي يرتوي منها المارة وحلاب المياه.
- تجهيز موتى الفقراء.
- تهيئة موائد الإفطار والسحور للفقراء في رمضان .
- وقف لإعانة العميان والمقعدين وذوى العاهات والأمراض المزمنة
- وقف على أداء فريضة الحج للذين لا يستطيعون إليه سبيلا .
- وقف تجهيز الحلي الذهبية وأدوات الزينة للعروس الفقيرة التي لا تستطيع شراءها.
- وقف تزويج المحتاجين والمحتاجات .

المظهر الثاني: توفير الرعاية الصحية للفقراء والمساكين

وذلك من خلال إنشاء البيمارستانات الطبية والتي تكفل كل أوجه الرعاية للفقراء والمساكين ، فقد أعان الوقف على إنشاء المراكز الطبية والإنفاق على تطوير علوم الطب والصيدلة ، وقد شملت الحيوانات إضافة إلى الإنسان . ومن شواهد ذلك :

أ) وقف البيمارستان المنصوري ٦٨٢هـ .

ب) وقف مستشفى قلاوون .

د) وقف والدة السلطان مراد الثالث على مستشفى لعلاج المرضى .[٦]

---

[٦] -[انظر د/ على جمعة من أبحاث ندوة دور الوقف التنموي ص ١١٧ وما بعدها]

المظهر الثالث: توفير الرعاية التعليمية والثقافية للفقراء

* **المكاتب** : لصغارهم لتحفيظهم القرآن ومحو أميتهم وذلك في المدن والقرى.

* **المدارس**: لتعليمهم وتأهيلهم لممارسة أدوارهم العلمية في المجتمع ولذلك فقد خرج من بيوت الفقراء علماء في كل الفنون وأصبحوا من قادة ورواد الفكر الإسلامي.

* **المكتبات والكتب**: وذلك لخدمة من لم يستطع منهم شراء الكتب أو نسخها فقد وفرت له المكتبة المطالعة مجاناً بأن أوقفت الكتب لهذا الغرض.

المحور الثالث : تجربة الأمانة العامة للأوقاف في علاج مشكلة الفقر.

أ- لمحة موجزة عن الأمانة العامة للأوقاف :

أنشئت الأمانة العامة للأوقاف دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم ٢٥٧ والصادر في ٢٩ جمادي الأول ١٤١٤ هـ الموافق ١٣ نوفمبر ١٩٩٣م.

تختص الأمانة بالدعوة للوقف والقيام بكل ما يتعلق بشؤونه بما في ذلك إدارة أمواله واستثمارها وصرف ريعها في حدود شروط الواقف وبما يحقق المقاصد الشرعية للوقف وتنمية المجتمع حضاريا واجتماعيا لتخفيف العبء عن المحتاجين في المجتمع.

تضم الأمانة في هيكلها التنظيمي ثلاث قطاعات عمل رئيسية وهي: قطاع المصارف الوقفية الذي يختص بإنفاق الريع الوقفي وفق الأغراض والمقاصد المحددة للوقف وبما يتفق والضوابط الشرعية له، وقطاع تنمية الموارد والاستثمار ويختص هذا القطاع بتثمير ممتلكات الوقف، وتنمية أمواله وتحقيق أعلى عائد استثماري ممكن في حدود الضوابط والقواعد المنظمة لذلك، ويختص القطاع الأخير وهو قطاع " الإدارة والخدمات المساندة" بتوفير الدعم والإسناد المالي والإداري والفني لكافة القطاعات والوحدات التابعة للأمانة العامة للأوقاف . وللأمانة العامة للأوقاف إسهامات كبيرة - لا يتسع المجال لذكرها - في تعزيز مسيرة التنمية في دولة الكويت، ودعم جهود المؤسسات الحكومية والتطوعية المبذولة في هذا الصدد .

ب- الوحدات العاملة في الأمانة العامة للأوقاف في مجال معالجة مشكلات الفقر:

تمارس الأمانة العامة للأوقاف دورها في معالجة مشكلات الفقر عبر ثلاث وحدات عمل أساسية وهي :

١. **إدارة ذرية وأقارب الواقفين:** وتختص بتقديم المساعدات المالية للمحتاجين من أقارب وذوي الواقفين ومساعدتهم في تلبية احتياجاتهم المعيشية، وتعمل على تنفيذ العديد من المصارف الوقفية التقليدية كمصرف الإطعام، والعشيات والأضاحي، وتسبيل المياه، وإفطار الصائم، ومصرف الكسوة، وغيرها، وجميعها مصارف خيرية تصب في مجال حماية الفئات الضعيفة في المجتمع، وتستفيد منها الكثير من الأسر من الكويتيين وغيرهم داخل وخارج الكويت.

٢. **إدارة الصناديق الوقفية:** وتختص بطرح مشروعات تنموية في صيغ إسلامية تسهم في تنمية المجتمع والنهوض بالفئات الضعيفة فيه، كمشروع " **من كسب يدي** " الذي يستهدف فئات المطلقات والأرامل وأسر المسجونين بغية إكسابهم مهن يدوية تنمي اعتمادهن على أنفسهن.

٣. **إدارة المشاريع الوقفية:** وتختص بإقامة وتمويل مشروعات تقوم على تنفيذها الأمانة كمشروع "**رعاية طالب العلم**" الذي يختص بسداد الرسوم الدراسية للمحتاجين غير القادرين على سدادها، ودعم المشروعات التي تقوم على تنفيذها بعض الجهات الرسمية والأهلية كدعم مشروعات وبرامج صندوق إعانة المرضى، ودعم جهود صندوق التكافل لرعاية السجناء وغيرها، ويتم كذلك تقديم الدعم لقطاعات التعليم، والصحة، ولقطاع العمل الديني، وللكثير من المؤسسات الرسمية والخيرية العاملة في مجال تنمية المجتمع.

كما قامت الأمانة العامة للأوقاف بتشكيل لجنة دائمة لتنسيب المصارف الوقفية، تختص هذه اللجنة بتحديد ووضع النسبة المئوية لكل مصرف من المصارف التي تتضمنها الحجج الوقفية، وذلك بهدف مساعدة الوحدات الإدارية التي تقوم بصرف ريع الأوقاف، وذلك لتوجيه الريع المخصص لكل مصرف للفئات المستفيدة منه على نحو دقيق يتوافق مع مقاصد وشروط الواقفين التي بينوها بالحجج الوقفية ومع المقاصد الشرعية للوقف.

ج- آليات الأمانة في مجال معالجة مشكلات الفقر :

تقوم الآلية التي تتبعها الأمانة العامة للأوقاف في معالجة مشكلات الفقر عبر محورين رئيسيين يختص المحور الأول بتنفيذ المصارف الوقفية الموجهة لفئات الفقراء، والتي تتضمنها الحجج الوقفية، ويتعلق المحور الثاني بإقامة مجموعة من المشاريع النوعية التي تختص أنشطتها برعاية الفئات الفقيرة في المجتمع. ونقدم فيما يلي عرضاً موجزاً للآليات المشار إليها:

أولاً : المصارف الخيرية الموجهة لفئات الفقراء:

بعد قراءة متأنية للحجج الوقفية التي هي في حوزة الأمانة العامة للأوقاف وما تضمنته من شروط للواقفين ، فقد تم تقسيم الريع المالي المتحصل لدى الأمانة إلى مصارف وقفية معلومة بناء على تلك القراءة ، وقد جاءت تلك المصارف معبرة عن حاجات المجتمع على نحو دقيق ، فمنها ما يختص برعاية المساجد ومنها ما يختص برعاية كتاب الله وحفظه ومنها ما يختص بالرعاية الصحية ومنها ما يختص بالعلم والتعليم ومنها ما يختص برعاية الفقراء والمحتاجين وغير ذلك من المصارف الوقفية الأخرى.

وفي هذه الورقة سنشير إلى بعض ما تقوم به الأمانة العامة للأوقاف ضمن المجهود العام للدولة في مواجهة مشكلة الفقر، في إطار اختصاصاتها كمؤسسة وقفية.

المساعدات النقدية لذرية وأقارب الواقفين (لجنة الوفاء):

براً ووفاء للآباء والأجداد الذين أنشئوا الأوقاف لسد حاجات المجتمع المختلفة سواء كان ذلك لبناء المساجد وصيانتها أو لمساعدة الفقراء من طلبة العلم وغيرهم، تلك الأوقاف التي أضحت اليوم المرتكز الأول لعمل الأمانة، وعليه فقد شكلت الأمانة العامة للأوقاف ما عرف بـ(لجنة الوفاء) لتقديم المساعدات النقدية والعينية للمحتاجين من ذرية وأقارب الواقفين ، بغض النظر عن عدم اشتراط الواقف بالصرف والإنفاق على ذريته ، وذلك في الأوقاف الخيرية التي لا يشترط فيها الواقف الصرف على غرض محدد ، فيجعل تحديد المصروف عليه للناظر، وهو الأمانة العامة للأوقاف.

وخلال السنوات الثمانية الأخيرة من سنة ١٩٩٩ وحتى سنة ٢٠٠٦م بلغ إجمالي المبالغ التي صرفت كمساعدات لذرية وأقارب الواقفين (**٢.١٨٥.٤٥٥**) د.ك .

ويبين الجدول التالي توزيع المبالغ التي صرفت لذرية وأقارب الواقفين وعدد الأفراد المستفيدين بحسب السنوات بالدينار الكويتي:

السنة / الفئة	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	إجمالي المبلغ
المبالغ المصروفة	٢١٦٨١١	٢٦٥١٦٧	٢٨٠٠٥٥	٢٨٥٩٤٧	٣١٧٧٨١	٣١٤٧٧٤	٣٠٠.٠٠٠	٣٠٠.٠٠٠	٢.١٨٥.٤٥٥ د.ك
عدد الأفراد	٢١٥	١٧٦	٢١٧	٢٦٨	٣١٤	٣١٠	٢٩٠	٢٧٦	

ويبين الشكل التالي توزيع عدد الأسر بحسب السنوات :

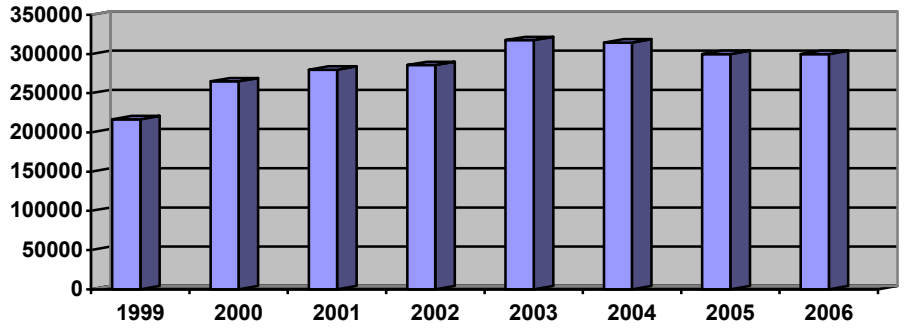

١. مصرف الإطعام:

ويتولى هذا المصرف تقديم المواد الغذائية للأسر المتعففة والمحتاجة والأفراد المحتاجين سواء كانوا من ذرية وأقارب الواقفين، أو من مختلف الفئات الفقيرة في المجتمع . وتقدم المواد طوال العام داخل دولة الكويت وخارجها بالتنسيق مع الجهات الخيرية وعلى رأس تلك الجهات بيت الزكاة، وذلك من خلال نظام البطاقات التموينية، الذي من خلاله تستطيع الأسر المحتاجة التزود بالمواد الغذائية التي تحتاجها.

البطاقات التموينية:

في سسبيل تطوير إجراءات صرف الريع المالي الخاص بمصرف الإطعام ، فقد تم اعتماد نظام إداري ،عرفت باسم (البطاقة التموينية) ، يتم بموجب هذا النظام دراسة الحالة الاجتماعية للأسرة المحتاجة وعلى إثر ذلك يخصص لها قيمة مالية على بطاقة تم إعدادها لهذا الغرض،تتمكن الأسرة خلالها من شراء المواد الغذائية التي تحتاجها من أحد الأسواق المركزية

المحددة مسبقا بناء على اتفاقات ثنائية بين الأمانة وتلك الأسواق ،وقد تم تطبيق هذا الأسلوب بتعاون مشترك بين بيت الزكاة كجهة مختصة في دراسة الحالات والأسواق المركزية (الجمعيات التعاونية) كجهات موردة للمواد الغذائية .

ويبين الجدول التالي توزيع مصرف الإطعام بحسب السنوات بالدينار الكويتي:

المصرف	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	الجملة
مصرف الإطعام	٩٥٠٠٠	٧٣٩٩٠	١,٦٢٥,٨٣٩	١.٤٢٠.٥٩١	٨٩٥.٢٠٠	٩٠٠.٠٠٠	٩٣٩.٣٩٠	٥.٠٩٩.١٢٨

ويبين الشكل التالي توزيع مصرف الإطعام بحسب السنوات :

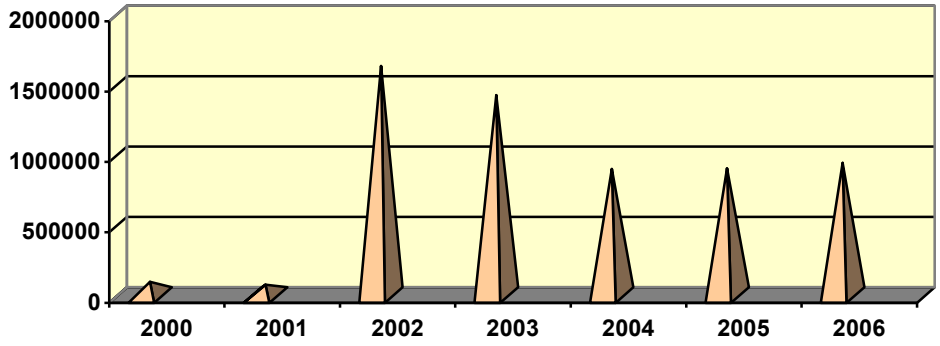

٢. مصرف الأضاحي والنوافل والعشيات وولائم الإفطار :

ويقصد بالأضاحي ذبح شاة أو أكثر في وقت الأضحية وتوزيعها على الفقراء، استجابة لشروط ومقاصد الواقفين التي حددوها في حججهم الوقفية، والنوافل ما تعارف عليه أهل الكويت من تقديم الطعام إلى الفقراء والجيران في أشهر محددة من كل سنة، كليلة العاشر من محرم (يوم عاشوراء)، وليلة الثاني عشرة من ربيع الأول (المولد النبوي الشريف) ، وليلة

السابع والعشرين من رجب (الإسراء والمعراج)، وليلة النصف من شعبان، وكل ليلة جمعة من ليالي شهر رمضان . أما العشيات(الوجبات الغذائية الليلية) فيمكن إقامتها طوال العام.

ويبين الجدول التالي توزيع مصرف الأضاحي النوافل والعشيات بحسب السنوات بالدينار الكويتي:

المصرف	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الأضاحي والنوافل والعشيات	٨٨٩٨٨	١٢١١٤٥	١٩٥٧٧٥	١٣٠٤٨٠	٦٤٥٥٩٠	٦٥٥٠٠	٨٢٥٠٠

ويبين الشكل التالي توزيع مصرف الأضاحي النوافل والعشيات بحسب السنوات:

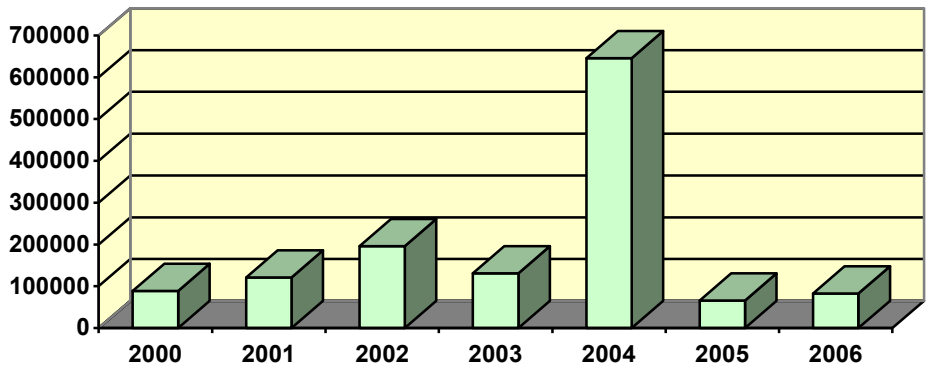

٣. مصرف الصدقات:

يقصد بهذا المصرف المبالغ المالية التي تصرف للمحتاجين والفقراء من ريع الأوقاف المخصصة لهذا الغرض.

ويبين الجدول التالي توزيع مصرف الصدقات وذلك بحسب السنوات بالدينار الكويتي:

المصرف	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	الجملة
الصدقات	١٠٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	٧٥.٠٠٠	٩٦.٩١٦	٥٣.٦٤٠	٤٧٥.٥٥٦

ويبين الشكل التالي توزيع مصرف الصدقات بحسب السنوات:

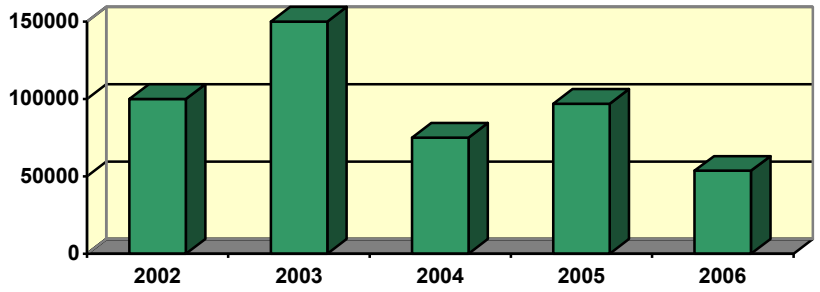

٤. مصرف تسبيل المياه:

ويختص هذا المصرف بتوفير المياه الصالحة للاستخدام الآدمي مجاناً للفقراء والمحتاجين ومختلف الفئات الضعيفة في المجتمع، وقد بدأت الأمانة العامة للأوقاف في تنفيذ هذا المصرف بالتعاون مع بيت الزكاة بدولة الكويت منذ العام ٢٠٠٤م، وبلغ إجمالي المنصرف على تسبيل المياه خلال الفترة من عام ٢٠٠٤م وحتى عام ٢٠٠٦م مبلغ وقدره (**١٠٣.٨٠٣د.ك**) مائة وثلاثة آلاف وثمانمائة وثلاثة ألف دينار كويتي، حيث يقوم بيت الزكاة بسقي الماء من خلال برادات ماء يتم توزيعها في المناطق المختلفة، وبالأخص في المناطق التي يزدحم فيها العمال.

ويبين الجدول التالي توزيع مصرف تسبيل المياه بحسب السنوات بالدينار الكويتي:

المصرف	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	الجملة
تسبيل المياه	٤٥.٥٠٠	٣٧.٤٨٣	٢٠.٧٧٠	١٠٣.٨٠٣

ويبين الشكل التالي توزيع مصرف تسبيل المياه بحسب السنوات:

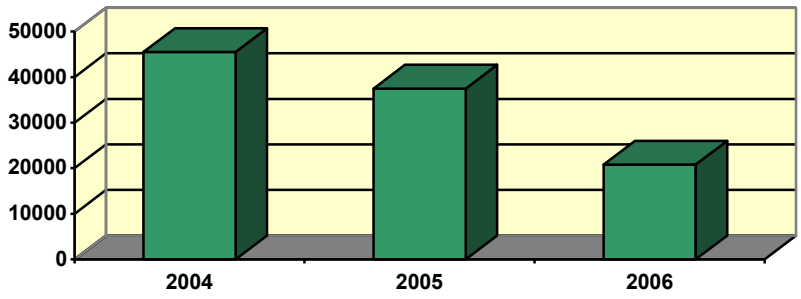

٥. مصرف الكسوة:

يتولى هذا المصرف توفير الملابس المناسبة للمحتاجين والفقراء عيناً أو نقدا، ويتم تنفيذه بالتعاون مع الجهات المختصة كبيت الزكاة والهلال الأحمر الكويتي وجمعيات النفع العام ذات القدرة على دراسة الحالات وتقدير احتياج كل حالة بما يلزمها من ملابس.

ويبين الجدول التالي توزيع مصرف الكسوة بحسب السنوات بالدينار الكويتي:

المصرف	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥	٢٠٠٦	الجملة
الكسوة	٤٤٩٧٠	٧٤٩٠٠	٢٩٨٠٠	٦.٨٠٩	٣.٧٧٠	١٦٠.٢٤٩

ويبين الشكل التالي توزيع مصرف الكسوة بحسب السنوات:

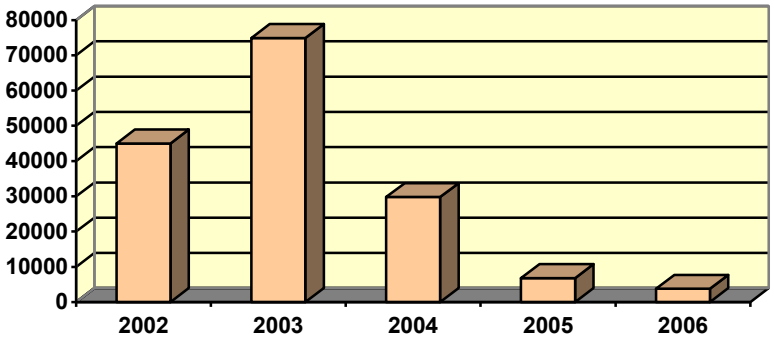

ثانياً: المشاريع النوعية الموجهة لفئات الفقراء:

فبالإضافة إلى المصارف الخيرية سابقة الذكر، فقد أقامت الأمانة العامة للأوقاف عدداً من المشاريع الخيرية التي تستهدف الفئات الفقيرة في المجتمع وذلك بهدف تنويع قنوات الصرف للوصول إلى أكبر عدد من أفراد الشريحة المستهدفة، وهذه المشاريع هي :

١. مشروع (من كسب يدي) :

هو مشروع أسري مشترك أسس بالتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية والعمل يهدف إلى إكساب فئات الأرامل والمطلقات وأسر المسجونين وغير المتزوجات ممن لا يملكن دخلاً مالياً، المهارات الحرفية والمهنية اللازمة للعمل في الميادين المختلفة مثل: الخياطة والطهي والسكرتارية والتصوير الفوتوغرافي والصحافة، وبعض المهن الحرفية الأخرى كالرسم والتشكيل وغير ذلك مما تحتاجه تلك الفئات عوناً لها على متطلبات الحياة مع السعي لفتح أسواق مؤقتة لبيع ما يمكن إنتاجه من مواد عينية وغذائية.

الهدف الأساسي للمشروع هو نقل الشريحة المستهدفة من حالة الأخذ إلى حالة العطاء من خلال التدريب على مختلف الأعمال سالفة الذكر لتصبح عناصر فاعلة في المجتمع.

٢. مشروع رعاية طالب العلم :

ويختص بتقديم الرعاية المالية للطلبة المحتاجين من غير الكويتيين العاجزين عن سداد الرسوم الدراسية، ويساهم في هذا المشروع عدد من جمعيات النفع العام في إدارة مشتركة تهدف إلى إعطاء الفرصة للطلبة من ذوي الدخول المتدنية في متابعة تحصيلهم العلمي أسوة بأقرانهم المقتدرين.

الآلية المستحدثة لتكوين أوقاف على المشروع :

تمكنت الأمانة العامة للأوقاف من تكوين وقفية لمشروع رعاية طالب العلم بإتباع آلية مبتكرة لجلب الأوقاف على أغراضه من خلال حث الجهات الخيرية المشاركة بالمشروع على دفع مبالغ نقدية سنوية تعادل ١٠.٠٠٠ آلاف دينار كويتي فأكثر يتم احتسابها كوقفية لصالح المشروع ويتم استثمارها وصرف ريعها على الطلبة المحتاجين في مقابل أن تقوم الأمانة العامة للأوقاف بالتبرع المالي بمقداره ضعف المشاركة المالية للجهة بوقفية المشروع وذلك لصرفها على الطلبة المحتاجين كذلك.

وقد حققت هذه التجربة عدد من الغايات أهمها:

١-إحياء سنة الوقف وذلك بتشجيع قطاع النفع العام على تكوين أوقاف ذات أغراض تنموية.

٢-تكوين أوقاف ذات ريع مالي مستمر ودائم لشرائح محددة، وفي مثالنا سالف الذكر، تكون الشريحة المستهدفة هم طلبة العلم غير القادرين على تحمل المصاريف الدراسية.

٣-تعميم الفائدة لأكبر عدد من الشريحة المستهدفة بعد زيادة حجم المخصصات المالية لها من خلال التبرع الذي تقدمه الأمانة العامة للأوقاف، مضافا إليه الريع المالي السنوي للأوقاف التي تم تخصيصها لرعاية طلبة العلم المحتاجين.

وخلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٩٧م إلى سنة ٢٠٠٦م أنفق المشروع مبلغ وقدره ١.٩١٣.٩٠٠ د.ك مساعدات للطلاب غير الكويتيين باعتبار أن التعليم في دولة الكويت مجاني للكويتيين.

ويبين الجدول التالي إجمالي المبالغ المالية التي صرفت على أنشطة مشروع رعاية طالب العلم خلال الفترة من سنة ١٩٩٧م إلى سنة ٢٠٠٦م :

السنة	إجمالي المبالغ
١٩٩٧	**٩٢.٨٢٩**
١٩٩٨	**١٢٥.٧٢٢**
١٩٩٩	**٢٥١.٣٣٦**
٢٠٠٠	**٤٣٠.٩٠٧**
٢٠٠١	**٣٠٣.٥٦٥**
٢٠٠٢	**٦٠٣.٦٧٦**
٢٠٠٥	**٥٤.٣٤١**
٢٠٠٦	**٥١.٥٢٤**
الإجمالي	**١.٩١٣.٩٠٠**

٣. رعاية المسجونين وأسرهم :

تقدم الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع صندوق التكافل لرعاية السجناء الكثير من صور الرعاية للمسجونين وأسرهم ، حيث يعد صندوق التكافل لرعاية السجناء التابع لجمعية الإصلاح الاجتماعي أحد الوكلاء الأساسيين الذين تستعين بهم الأمانة العامة للأوقاف للصرف من ريع الأوقاف على السجناء وأسرهم، في سبيل تعزيز تماسك المجتمع وتوفير الحماية لأفراده .

وقدمت الأمانة العامة للأوقاف خلال الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٣ إلى سنة ٢٠٠٥م قرابة مائتين وخمسون ألف دينار كويتي خصصت للمساعدة في الإفراج عن السجناء الغارمين، وفي علاج التائبين منهم من المخدرات، وفي إفطار الصائم من المسجونين ، ومشروع فرحة رمضان للإفراج عن السجناء وغيرها من صور الرعاية لتلك الفئة التي فقدت حريتها ولأسرهم الذين فقدوا العائل

٤. رعاية المرضى من الفقراء :

تقدم الأمانة العامة للأوقاف رعاية صحية للمرضى وأسرهم من الفقراء ومحدودي الدخل من خلال آلية التعاون القائمة مع صندوق إعانة المرضى التابع لجمعية النجاة الخيرية الذي يقوم بدور هام في تلبية حاجات هذه الفئة من مختلف صور الرعاية الصحية، فقد رعت الأمانة العديد من برامج عمل صندوق إعانة المرضى كمشروع رعاية المصابين بالتهاب الأعصاب، كما قدمت الدعم المالي للدورات والمحاضرات والندوات التوعوية التي نظمها، وكذلك دعم مشروع حقيبة المريض، ودعم مشروع أنيس الجليس الذي يهدف إلى تخفيف الآثار النفسية على مرضى المستشفيات ، فضلا عن الدعم المالي المستمر لهذا الصندوق الحيوي.

الجوانب اللائحية المنظمة لدور الأمانة في معالجة الفقر:

في سبيل تطوير الدور الوقفي لمعالجة مشكلات الفقر، وبغية تأسيس هذا العمل على أساس لائحي تشريعي يراعى فيه الأحكام والقواعد الشرعية المنظمة للصرف من ريع الفقراء، أصدرت الأمانة العامة للأوقاف في هذا الصدد مجموعة من النظم واللوائح منها:

١. لائحة المساعدات النقدية لذرية وأقارب الواقفين الصدارة بالقرار الإداري رقم (١٦٠) لسنة ٢٠٠٢م بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١م:

تنظم اللائحة عملية صرف المساعدات النقدية والعينية للمحتاجين من ذرية وأقارب الواقفين، وتتضمن أبرز السياسات العامة الواجب مراعاتها في الصرف مثل:أن يكون الصرف في حدود الريع،و توجيه طلبات المساعدة لأغراض مواجهة النفقات، ومساعدة الدائنين كلما

أمكن ذلك لسداد الديون شريطة أن تكون هذه الديون مستحقة لجهات تتمتع بالشخصية الاعتبارية وثابتة بموجب مستندات أو صادر بشأنها أحكام قضائية، مع مراعاة عدم سداد فوائد الديون وأتعاب المحاماة وديون الغرامات الناشئة عن مخالفة القوانين واللوائح السارية بالدولة. كما تتضمن اللائحة بيان بشروط وأحوال وأسباب صرف المساعدات، ونظام ومقدار المساعدة، وكافة الأمور اللائحية المتعلقة بتنظيم صرف المساعدات.

٢. قواعد تنفيذ المصارف الوقفية:

حددت الأجهزة المختصة بالأمانة العامة للأوقاف القواعد الخاصة بتنفيذ المصارف الوقفية، فحددت لكل مصرف قواعد تنفيذه، من حيث التوقيت المحدد لتنفيذ المصرف، ومكان التنفيذ إن كان داخل الكويت أو خارجها، وغير ذلك من القواعد. (ومن الأمثلة على ذلك ، القواعد الخاصة بمصرف الأضاحي والتي حددت وقت ذبح الأضحية، وسعر الأضحية، وأولوية الذبح إن كان داخل الكويت، وأن تكون الأضحية من أفضل أنواعها، والالتزام بعدد الأضاحي المنصوص عليه في الحجة الوقفية)، ومن الأمثلة كذلك بأن يكون الصرف وفقا لاشتراطات الواقف ، وأن يراعى فيه جانب الأولوية في الصرف ومدى الحاجة ، وغير ذلك من القواعد التي تساعد على توجيه الصرف وترشيده.

٣. الاتفاقيات المبرمة بين الأمانة والجهات المتعاونة:

أقامت الأمانة العامة للأوقاف مجموعة من التحالفات الاستراتيجية مع العديد من المؤسسات الحكومية والتطوعية والخيرية بهدف مساعدة الأمانة في إنفاق الريع الوقفي وتوجيهه نحو الفئات المستفيدة، وتمتلك الجهات التي تعاونت مع الأمانة قدرات ميدانية ومكتبية تمكنها من دراسة الحالات المتقدمة للحصول على المساعدة، وتتضمن هذه الاتفاقيات قواعد الصرف من وجهة نظر الأمانة وجميع الاشتراطات التي تفرضها على الجهة المشاركة، فضلاً عن تحديد التزامات كافة الأطراف المتفقة وتحديد نوع المصرف والمبالغ المالية التي ستقدمها الأمانة للجهة المنفذة مع تحديد نهاية العمل بالاتفاقية.

ومن الجهات التي أبرمت الأمانة العامة للأوقاف اتفاقيات معها لصرف ريع الأوقاف على شرائح محددة:

١- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

٢- وزارة العدل.

٣- وزارة التربية.

٤- جمعية الهلال الأحمر الكويتي.

٥- عدد من جمعيات النفع العام.

وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تحقيق التكامل بين المؤسسات الرسمية والأهلية العاملة في الميدان الخيري، وكذلك للوصول إلى أكبر عدد من المستحقين، فضلا عما يمكن تحقيقه من تبادل للخبرات في المجالات الخيرية والإنسانية المختلفة.

التوصيات:

لقد مثل الوقف الإسلامي عبر مختلف عصوره الصيغة المؤسسية المثلى لتلبية احتياجات مختلف فئات المجتمع وبخاصة الفئات الفقيرة وذات الدخل المحدود، وعليه فقد باتت الجهود المبذولة لإحياء سنة الوقف، وتجديد الدور التنموي له في إطار تنظيمي مطلباً أساسياً وغاية تسعى إلى تحقيقها كافة المؤسسات المعنية الرسمية والأهلية والتطوعية في إطار من التكامل والتنسيق .

وفي هذا الصدد وسعياً إلى إحياء سنة الوقف الحميدة وتفعيل دوره في رعاية الفئات الضعيفة في المجتمع نوصي بالتالي :

١. مراعاة التنسيق والتكامل فيما بين الجهات الرسمية والخيرية وبينها وبين مؤسسات الأوقاف بغية توحيد الجهود وتحقيق الغايات والأهداف المشتركة.

٢. ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص نحو المشاركة بإيجابية في الجهود المبذولة لرعاية الفقراء والاستفادة من مبادرات هذا القطاع وتوجيهها نحو برامج وأنشطة تعود بالنفع على الشريحة الكبرى من الفقراء ومحدودي الدخل .

٣. تنظيم الجهود الإعلامية لدعوة الخيرين من أبناء الأمة لرعاية الفقراء وتقديم الدعم المالي والعيني للشباب الفقراء من خلال تشغيلهم وتوفير فرص العمل المناسبة لهم .

٤. تشجيع الجهود البحثية والإسهامات العلمية نحو دراسة قضايا الفقر وطرح الحلول والرؤى التي تساهم في الحد من مشكلاته ووقاية المجتمع منها.

٥. دراسة واقع الجهات المشاركة في صرف الريع والعمل على تطوير أدائها ، سعيا وراء ترشيد الإنفاق وتوجيهه نحو الغايات الأساسية.

٦. توجيه ريع الأوقاف للجهات المختصة لصرفه بدلاً عن قيام المؤسسات الوقفية بهذا الدور لتجنب تضخيم الجهاز الإداري وما يستتبعه من تغطيات مالية ومتبعات إدارية، مع السعي لتفعيل الدور الرقابي للمؤسسات الوقفية على الجهات المنفذة .

قائمة المراجع والمصادر :

١. منذر قحف، الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر، دراسة منشورة على شبكة الإنترنت، ٢٠٠١م .

٢. عبد الله بن ناصر السدحان، أثر الوقف في التنمية، المملكة العربية السعودية ٢٠٠٣م.

٣. الشيخ صالح كامل، دور الوقف في النمو الاقتصادي، ندوة نحو دور تنموي للوقف، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، دولة الكويت ، ١٩٩٣م

٤. محمد سراج، أحكام الوقف في الفقه والقانون، وهو نقلها عن كتاب من روائع حضارتنا لمصطفى السباعي .

٥. على جمعة، من أبحاث ندوة دور الوقف التنموي، الكويت ص ١١٧ وما بعدها.

٦. الأمانة العامة للأوقاف في عشر سنوات، وثيقة غير منشورة، الكويت، ٢٠٠٢م.

٧. التقرير السنوي للأمانة العامة للأوقاف، للسنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤م.

٨. تقرير التنمية الإنسانية العربية ١٩٨٩م.

٩. تقارير الوحدات الإدارية التابعة للأمانة العامة للأوقاف.